

نواب يدعون الحكومة إلى مراقبة الأسواق بعد زيادة الرواتب

حسون: الموازنة مقبولة وتفي بالغرض وإن كانت دون الطموح مشروعاً قانونياً لشركة مصفاة الساحل وآخر لمصفاة الرصافة

مشروع القانون المتضمن زيادة الرسوم المالية المستوفاة من الطلاب المتقدمين لامتحانات الشهادات العامة. مشروع القانون المتضمن تصديق اتفاقية الشركاء لتأسيس شركة مشتركة مساهمة مغلقة خاصة لإنشاء وتشغيل وإدارة مصفاة لتكرير النفط المكثف «شركة مصفاة الساحل، الموقعة بين وزارة النفط والشؤون المعدنية والمؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية كطرف أول، وشركة أرفاد البترولية المساهمة المغلقة الخاصة، وشركة ساليانز شيبينغ اللبنانية طرف ثان.

مشروع القانون المتضمن تصديق اتفاقية الشركاء لتأسيس شركة مشتركة مساهمة مغلقة خاصة لإنشاء وتشغيل وإدارة مصفاة لتكرير النفط الثقيل «شركة مصفاة الرصافة، الموقعة بين وزارة النفط والشؤون المعدنية والمؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية كطرف أول، وشركة أرفاد البترولية المساهمة المغلقة الخاصة، وشركة ساليانز شيبينغ اللبنانية كطرف ثان.

مشروع القانون المتضمن تصديق المرفق الموقع بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٩ من وزير النفط والشؤون المعدنية مع حكومة الجمهورية العربية السورية والمدير العام للمؤسسة العامة للنفط والمقاول مثلاً بشركة أرفاد البترولية المساهمة المغلقة الخاصة وشركة ساليانز شيبينغ اللبنانية، وذلك من أجل تطوير وتوسيع مصب النفط بطرطوس، وإنشاء منظومة نقل وإعادة تأهيل وصيانة منظومة نقل النفط القائمة وفقاً لأحكام العقد وملاحقة.



المرسوم الخاص بزيادة الرواتب ليكون مدخلاً لحل أزمتها، متسائلاً: هل تجرؤ الحكومة على وقف الهرج في هذه المستوى المعيشي للمواطنين وتأمين السلع والخدمات الأساسية، معتبراً أن هذه الموازنة لم تواكب انتصارات الجيش العربي السوري على جغرافيا الوطن.

بضرورة زيادة الاعتمادات الاستثمارية للمحافظات، متسائلاً: لماذا لم تنفذ هذه التوصية وهي تمك الصلاحيات إلا أن اللجنة بقيت مصرة على أن لا تغير أي رقم وارد من الحكومة.

وقال زميله رياض شتيوي: للأسف مشروع الموازنة تقليدي مكرر لا يختلف عما سبقه من الحكومة الحالية والتي

من الممكن أن تكون كافية إن تم إدارة واستغلال الموارد المائية والبشرية بطريقة مثلى. وأكد حسون أن المشكلة لا تكمن وحدها في الموازنة وحجم المبالغ والاعتمادات المرصودة لها وإنما تكمن في الممارسات والتطبيق في المتابعة والإنجاز على أرض الواقع ووضع أرقام الموازنة بالتنفيذ الفعلي وخصوصاً الاعتمادات الاستثمارية لأنها تعد رافعة حقيقية لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، مستهدداً على ضرورة تفعيل دور السياسات الاقتصادية وتطويرها واستمرار الموازنة والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

وأضاف حسون: نحن كسلطة تشريعية ورقابية ندعو الحكومة إلى القيام بواجباتها التنفيذية من خلال سلطاتها التنفيذية وإشرافها على مؤسساتها الميدانية ووحداتها الاقتصادية والإدارية وأن تضع هذه الموازنة بكل جوانبها موضع التنفيذ الفعلي وفق الخطط والمحددات المرسومة لها إضافة إلى أنه يجب أن تولي الأهمية الخاصة لعملية توفير السيولة والتحويل اللازم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخططة كي تصب في مصلحة الشعب.

نواب ينتقدون

وشد النائب مجيب الرحمن الدندن على وضع توصية ملزمة حول توضيح فرص العمل وأن توضع بجدول تفصيلية وخصوصاً أنه ورد في مشروع الموازنة أن هناك ٨٣ ألف فرصة عمل من دون أن يتم توضيح ذلك ولا يتم تطبيقه على أرض الواقع.

وفي مداخلة له تطرق إلى أن اللجنة أوصت

محمد منار حميجو حملت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب نسبة العجز في مشروع موازنة العام القادم والبالغ ٣٦,٣٥ بالمئة وبزيادة ٥٥ بالمئة عن عجز موازنة العام الحالي إلى وزارة المالية التي تجاهلت مبادئ الأول مخالفة مبدأ المحاسبة المالية العامة وخصوصاً عدم تخصيص الإيرادات والثالث الثبات في اتباع النسق الواحد في إعداد الموازنة، معتبرة أن تمويل الموازنة بالعجز له تداعيات ومخاطر سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني وأولها الآثار التضخمية وانعكاس أسعار الصرف على المستوى العام للأسعار الذي سينعكس سلباً على الوضع المعيشي.

وفي بداية الجلسة أعرب رئيس المجلس حموده صباغ عن شكره للرئيس بشار الأسد بعد إصداره مرسوم زيادة الرواتب بقوله: شكراً سيدي الرئيس لأنك الأمل، وبقيادتك وصمودك وعطائك لأبناء شعبك تستمر في المواجهة وتتصبر وتغلي البنيان. وأضاف صباغ: المراسيم الأخيرة الداعمة لمستوى معيشة المواطنين هي مناسبة تتذكر من خلالها جميعاً ما أتركه وشماكل، وهي لا تحصى، ولعل من أكبر هذه المآثر هي شخصيتك نفسها بسياحة الرئيس، الشخصية المبنيّة على الوطنية والاتصاف بالشعب ومقاومة الحلول الممر، والنفاذ والصدور والنصر. وبالعودة إلى تقرير لجنة الموازنة الذي تلاه رئيسها حسين حسون اعتبر أن الموازنة مقبولة وتفي بالغرض وإن كانت دون طموح وتطلعات الشعب ودون مستوى آمانيهم، موضحاً

هل ستشمل الزيادة المعلمين الوكلاء؟

القضاء يبطل عضوية ١٢ عضواً في مجلس محافظة ريف دمشق مدرسة جربا للبنات والبنين بلا أبواب ولا شبابيك ولا حمامات!

عبد النعم مسعود

للحقة الأولى ١٠٠٠ ليرة للحلقة الثانية. وأشاد فرج بجهد المجتمع الأهلي في ترميم المدارس في عدد من مدن الريف إضافة إلى قيامهم في بعض المناطق بدفع بدلات نقل للمدرسين القادمين من خارج مناطقهم، مبيناً أن النقص في المدرسين يعود للتوسع في المدارس الثانوية التي أصبحت موجودة في أغلب القرى وليس على مستوى النواحي والمدن فقط.

ووفقاً لفرج فإن السبب في نقص الأساتذة الاختصاصيين في مدارس ريف دمشق يعود لعدة أسباب منها منح إجازات بلا أجر إضافة إلى الاستقالات حيث يصل العدد إلى ١٤٢٥ بين استقالة وإجازة، موضحاً أن هناك مسابقة قائمة لاستيعاب ٣٠٠ معلم صف في ريف دمشق إضافة إلى مسابقة العقود السنوية التي ستساهم في سد الشواغر المستقرة وكاشفاً عن مؤكداً أنه حتى نهاية العام سيكون هناك مستغرات كثيرة ستسهم في استقرار العملية التربوية في الريف متوقفاً أنه في حال شملت الزيادة في الأجور والرواتب المعلمين الوكلاء سيؤدي ذلك من فرص سد الشواغر في المحافظة.

وأشار فرج إلى أن ٣٤٠٠ مدرس وكيل يعملون على استكمال إجراءات تعيينهم بعد إجراء الفحوصات اللازمة الشفهية

طرح أعضاء مجلس المحافظة مشكلات التعليم الأساسي والثانوي المتمثلة بالمدارس وحاجاتها وأهمها نقص الأساتذة الاختصاصيين والمعلمين إضافة إلى وجوب استكمال ترميم المدارس مشيرين إلى أن ثانوية قرحتا حتى الآن لا يوجد فيها مدرس اختصاص سواء مادة الرياضيات أم اللغات ومتساكين إلى كانت الزيادة سوف تشمل أجور المعلمين

وقال مدير تربية الريف ماهر فرج في رده على تساؤلات أعضاء المجلس إن عدد المدرسين قبل الحرب كان ١٤٠٤ مدرساً وحالياً يعمل منها ١١٣ مدرسة، مبيناً أن عدد الطلاب في الريف قد وصل إلى ٧٥٠ ألفاً، وبيّناً أن ١٣٥ مدرسة سيتم تأهيلها حتى نهاية العام الدراسي الحالي وستكون بالمناطق المستقرة وكاشفاً عن تأهيل ١٦٩ مدرسة بشكل كامل ومؤكداً وضع جميع المدارس ذات الأضرار البسيطة والمتوسطة في الخدمة خلال عام ٢٠٢٠.

وفي رده على طلب عضو المجلس بزيادة التعاون والنشاط المدرسي الخمسة ليرة أوضح فرج أن التربية في إطار مجانية التعليم تتجه لإلغاء التعاون والنشاط المدرسي والبالغ ٨١ ليرة



البنية التحتية من أفتية ري وطرقات ما زال على حاله منذ العام الماضي ولم يتم تنفيذه، مبيناً أن المسببات المائية باتجاه كل من كفر العواميد وكفر الزيت ودير مقرن لم يحصل أي جديد عليها مقترحاً إقامة سد لحصر كل هذه السيول في منطقة واحدة، مطالباً أيضاً بتقديم مساعدات للبلديات التي تضررت

والتحريرية فذلك سيسهم في سد النقص في عملي الحلقات الأولى. وكشف عضو المجلس عن وادي بردى أينم بزينة أن ما وعدت به المنطقة بعد سيول العام الماضي لم ينفذ على أرض الواقع ودليل ذلك تكرار السيناريو نفسه نتيجة أمطار وسيول هذا العام في كفر العواميد، مؤكداً أن التهم الذي نال

من السيول، ومقترحاً إقامة جسر يربط الطرفين الشمالي والجنوبي للوادي. وطلب عضو المجلس أمين السيد بعدم اقتصار تعديد الطرقات على مدينة دوما بل أن يشمل ريفها أيضاً فالطرقات سيئة من وثائق وقضايا تقوح منها روائح فساد والتي تراكمت مع معلومات عن بعة تفتيشية وزارية أتت للمحافظة للتدقيق والتحقيق في هذه القضايا. وبعد ذلك حضره أعضاء المجلس بترقيت الطريق من شيعا إلى دير العصافير وكذلك طريق سقبا محورية والطريق الواصل بين خربة الورد ونجها، وطلب عضو المجلس مدير الخدمات الفنية بوجود النظر في وضع مدرسة قريبة الجريا بلا أبواب ولا شبابيك ولا أسوار ولا حمامات وهي مدرسة يدرس فيها الطلاب حتى الصف التاسع من البنين والبنات.

وكان رئيس المجلس صالح بكرو قد كشف عامل القيام به مشيراً إلى أن هذا العامل قام بتسجيل صوتي للمدير وتم نقله إلى خارج المحافظة ولأنه لم يلتحق بمكان عمله الجديد وبسبب تغيبه وتجاوزته المدة القانونية تم تسريحه. رئيسة المجلس تساءلت عن الآلية التي يتم بموجبها صرف الكشوف في الشركة وبناء على ماذا؟ ولا سيما أن الكشوف تستند إلى دفتر الورشة والمساحة والتي تبين الكميات المنفذة.

مجلس محافظة طرطوس أوصى بإعائه

قضية مدير الصرف الصحي في عمدة رئيسة المجلس والمحافظة

طرطوس - محمد حسين

وأن المشرف على التنفيذ تتم تسميته بقرار ولا يستطيع أي عامل من خارج الإشراف التوقيع. عضو المكتب التنفيذي جورج حنا طالب بدوره بحجب الثقة عن المدير (الإعفاء) ولأن ذلك ليس من صلاحية المجلس تم اتخاذ قرار بترك الموضوع لرئيسة المجلس لمناقشته مع المحافظ لاتخاذ القرار المناسب فيما أشار عضو المكتب التنفيذي جابر حسن إلى أن ما حصل غير قانوني.

وللمحصل على معلومات أكثر تواصلت «الوطن» مع عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس جابر حسن الذي أكد أن ما جرى ربما يكون بسبب قلة خبرة المدير وربما لا، موضحاً أن الجهات الرقابية هي المخولة بكشف حالات الفساد والمجلس قام بدوره في المساعة والموضوع الآن بعهدة رئيسة المجلس والمحافظ.

ويذكر أن المدير العام للشركة العامة للصرف الصحي كان مديراً للبيئة في المحافظة وشهدت المديرية منذ استلامه العديد من حالات الاستقالة بالإضافة إلى نقل العديد من الكوادر إلى البيئة في الصرف الصحي بعد تسميته مديراً لها مع الكثير من التحويلات حول كفاءة هؤلاء ومدى أهليتهم للعمل في شركة تتطلب الاختصاص والخبرة وقد هذه المواضيع وغيرها مثارة عبر صفحات التواصل الاجتماعي، وتنتهي ألا تبقى مجرد حديث وأن تصل الأمور إلى غايتها عبر تحقيق جدي وشفاف تحقيقاً للعدالة والمصلحة العامة.

ما الذي يحدث في الشركة العامة للصرف الصحي بطرطوس وما حكاية العامل الذي تم تسريحه (الإعفاء) ولأن ذلك ليس من صلاحية السؤال العريض مع ما يتفرع عنه من أسئلة فرعية يشغل بال الكثيرين خاصة الذين يتابعون ما تنشره بعض صفحات التواصل الاجتماعي من وثائق وقضايا تقوح منها روائح فساد والتي تراكمت مع معلومات عن بعة تفتيشية وزارية أتت للمحافظة للتدقيق والتحقيق في هذه القضايا.

وبعد ذلك حضره أعضاء المجلس بترقيت الطريق من شيعا إلى دير العصافير وكذلك طريق سقبا محورية والطريق الواصل بين خربة الورد ونجها، وطلب عضو المجلس مدير الخدمات الفنية بوجود النظر في وضع مدرسة قريبة الجريا بلا أبواب ولا شبابيك ولا أسوار ولا حمامات وهي مدرسة يدرس فيها الطلاب حتى الصف التاسع من البنين والبنات.

وكان رئيس المجلس صالح بكرو قد كشف عامل القيام به مشيراً إلى أن هذا العامل قام بتسجيل صوتي للمدير وتم نقله إلى خارج المحافظة ولأنه لم يلتحق بمكان عمله الجديد وبسبب تغيبه وتجاوزته المدة القانونية تم تسريحه. رئيسة المجلس تساءلت عن الآلية التي يتم بموجبها صرف الكشوف في الشركة وبناء على ماذا؟ ولا سيما أن الكشوف تستند إلى دفتر الورشة والمساحة والتي تبين الكميات المنفذة.

الشركة الروسية توضح آليات عملها في تشغيل مرفأ طرطوس

من كونها سلطة وليست مستمراً في بلد لديه أنظمة وقوانين يجب أن تتقيد بها. وفي معرض رده على هذه الملاحظات أكد مدير عام الشركة الروسية أن تطوير المرفأ قيد الدراسة ومن تم التنفيذ الآن نحن في مرحلة التحليل والدراسة مضيئاً: وبعدها نضع برنامجاً للتطوير كما أن التوسع نحو الشمال قيد الدراسة وعندما تصبح الخطط جاهزة سنعلن عنها مع برامجها التنفيذية. وبالنسبة لرفع الرسوم فهذا لم يحصل أبداً ووعد بأن تكون نسخ العقد باللغة الإنكليزية مؤكداً أن العقد ما لتنظيم العلاقة مع الوكالات فقط أما نظام الاستثمار المعمول به في المرفأ فهو الأساس والشركة ليست سلطة وإنما مستثمر يعمل وفق القوانين السورية. تشير إلى أن عدد الوكالات البحرية السورية الخاصة المرخصة تبلغ ٧٢ وكالة تعمل في الموانئ بمحافظتي طرطوس واللاذقية.

المكسر وطلب بعدم تحميل الوكالات نتائج خلل عمل النواقل ضمن عتبار السفينة مطالباً بتحديد بداية ونهاية مسؤولية الناقل البحري ووكيله. وطرح ممثل إحدى الوكالات الخاصة مجموعة ملاحظات منها أن يكون عمل لجنة المخالطة (البراتيكا) على الرصيف وليس في عرض البحر على أن تقرير البدء بتفريغ السفينة أو عدمه فوراً، واقترح تنظيم العقد باللغة الإنكليزية إضافة للعربية والروسية وأن تكون محاكم طرطوس وليس دمشق هي المختصة بالنزاعات.

وتساءل محامي الغرفة معزز صالح قائلاً: هل العقد الذي تعمل الشركة على توقيع مع الوكالات يعني إلغاء نظام الاستثمار في المرفأ مؤكداً أن القانون البحري السوري يحدد مكان المحاكم المختصة في طرطوس والألاذقية وليس في دمشق، فيما قال د. سليمان ريس الملاحظ أن الشركة تنطلق في هذا العقد



جميع العمليات وعقد اجتماع يومي واحد بل اثنين لدراسة طلبات التشغيل التي سيتم استقبالها عبر التت ووضوح برنامج تصريف السفن. وفي معرض مناقشة الشركة الروسية ببنود العقد تحدث عدد من الحضور وأشار جمال حيقزي إلى مضاعفة رسوم

سماع ملاحظات الوكالات البحرية ومناقشتها للوصول إلى أفضل طريقة للعمل واستعداده لإجراء لقاءات مستمرة معها عن طريق غرفة الملاحه وصولاً لأفضل العلاقات، مبيناً أنه واعتباراً من يوم غد الاثنين سيبدأ تنفيذ تعليمات جديدة في المرفأ منها أتمتة

وأوضح يوري فيتش أن الشركة الروسية تريد أن توقع عقوداً طويلة الأمد مع الوكالات البحرية تتضمن كل الخدمات والأمور التي تخدم العمل وحقوق وواجبات كل طرف وفق القوانين السورية مع التقيد ببعض القوانين الروسية لكون الشركة المستفترمة شركة خاصة روسية، كما تنص بنود العقد على كل ما يتعلق بالإيرادات والضرائب والأمور المصرفية وآلية العمل، مبيناً أن صيغة العقد أعدت بناء على ملاحظات ومقترحات الوكالات في اجتماع سابق علماً أن قيمة الكفالة المالية التي تدفعها الوكالات للترخيص أو التجديد يفترض أن تكون لمصلحة الشركة المستفترمة وليس غيرها لكن ريشما يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص مع إدارة شركة المرفأ من الجانب السوري سيتم الحفاظ على نفس الطريقة المتبعة بالدفع حالياً. وأبدى فيتش حرصه الشديد على